اليمن:

آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

الجدول 1	2021
عدد السكان، بالمليون	30.5
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	21.1
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	690.4
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)	93.6
العمر المُتوقع عند الولادة، سنة [أ]	66.1
إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	22.5

مصدر: مؤشرات التنمية العالمية، وآفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
أ/ أحدث قيمة لمؤشرات التنمية العالمية (2019).

لا تزال الأوضاع الاقتصادية في تدهور مستمر، ولا تزال الأزمة الإنسانية الحادة قائمة. وقد أدى انقسام المؤسسات الاقتصادية بين طرفي الصراع، والقرارات غير المنسقة المتعلقة بالسياسات إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الصراع الدائر الذي بلغ الآن عامه السابع. وسيظل إرهاق الجهات المانحة، والزيادة الحادة في الأسعار العالمية للسلع الأولية، والظروف المناخية المناوئة تشكل تهديدا خطيرا للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية بالفعل.

الظروف والتحديات الرئيسية

بعد أكثر من سبع سنوات من الصراع المتصاعد، لا يزال اليمن يواجه أزمة إنسانية واجتماعية واقتصادية غير مسبوقة. فقد أسهم الضرر الكبير الذي لحق بالبنية التحتية الحيوية في تعطيل الخدمات الأساسية، في حين أدى انعدام الأمن إلى تأخير إعادة تأهيل مرافق تصدير النفط – الذي كان يشكل أكبر مصدر للعملة الأجنبية قبل الحرب – مما خفض بشدة من الإيرادات الحكومية وإتاحة النقد الأجنبي للواردات ومنها الوقود. ومما زاد من تفاقم الأزمة الاقتصادية والمعاناة الإنسانية من العنف تشرذم المؤسسات الوطنية بين الأطراف المتنازعة – الحكومة المعترف بها دولياً ومقرها عدن وسلطة الأمر الواقع في صنعاء – والقرارات غير المنسقة على صعيد السياسات.

ولا تتوفر معلومات موثوقة عن الاقتصاد، إذ لم تعد الإحصاءات الرسمية تصدر. والاقتصاد اليمني غير رسمي إلى حد كبير ويعتمد على التحويلات وتدفقات المعونة لتمويل الاستهلاك. وتهيمن الزراعة على الاقتصاد الحقيقي (بعد انهيار قطاع النفط) لكنها تعاني من تواتر متزايد للأحداث المُعطِّلة المرتبطة بالمناخ والآفات.

والأوضاع الاجتماعية محفوفة بالمخاطر، إذ تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 24 مليون شخص (حوالي 80% من السكان) بحاجة إلى مساعدات إنسانية. ومع تشغيل 50% فقط من المنشآت الصحية في اليمن، فرضت جائحة كورونا ضغوطاً إضافية على النظام الصحي الهش بالفعل في البلاد. وتبذل جهود للتطعيم ضد فيروس كورونا، ولكن لم يتم حتى الآن تطعيم سوى 2% من السكان.

أحدث التطورات

تشير المعلومات المتاحة إلى أن الاقتصاد اليمني استمر في الانكماش في عام 2021، متأثراً بعدم استقرار الاقتصاد الكلي (لا سيما في المحافظات الجنوبية)، وتصاعد الأعمال العدائية، والأمطار الغزيرة والفيضانات، التي ألحقت أضراراً بأماكن الإيواء والبنية التحتية، ودمرت سبل كسب العيش، وسهلت انتشار أمراض مثل الكوليرا. وظل حجم إنتاج النفط أقل كثيراً من مستويات ما قبل الصراع، على الرغم من التحسينات الطفيفة التي شهدتها السنوات الأخيرة. وظل النشاط الاقتصادي يعاني من الأعمال العدائية، وتوقف الخدمات الأساسية (الكهرباء والاتصالات)، والنقص الحاد في المدخلات، وهو ما تفاقم بسبب الازدواج الضريبي والتشوهات الناجمة عن قرارات السياسة غير المنسقة من قبل السلطتين.

وما تزال الماليات العامة لليمن تتعرض لضغوط شديدة. إن استمرار الطباعة لسد عجز الموازنة العامة خلال عام 2021 في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، إلى جانب ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأولية، أدى إلى ارتفاع مؤشرات التضخم ووضع ضغوطا كبيرة على العملة في المحافظات الجنوبية. وظل تعليق خدمة الدين العام الخارجي قائماً باستثناء مدفوعات المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق النقد الدولي. وتقوم سلطة الأمر الواقع في صنعاء، المركز التجاري والمالي الرئيسي للبلاد، بتنفيذ ميزانيه تعتمد على توفر السيولة النقدية. ونظرًا لنقص عائدات المحروقات، فإن حجم الموازنة في صنعاء أصغر، وتعتمد في الغالب على حصيلة ضرائب أرباح الشركات.

الشكل 1. اليمن / إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (مؤشر): اليمن والبلدان المقارنة

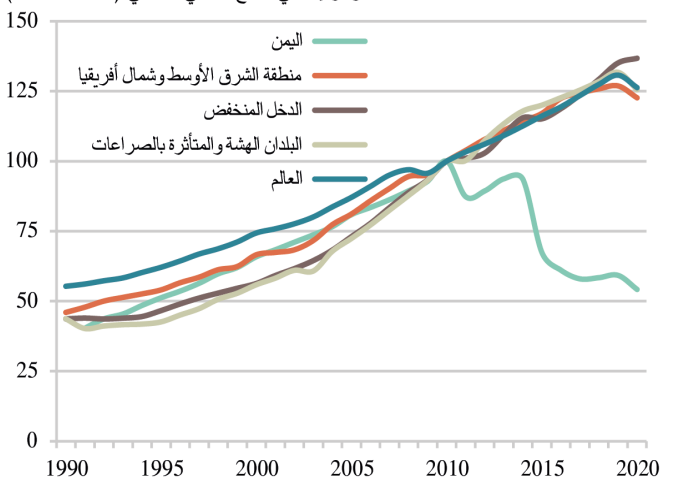

المصدر: فريق نموذج المالية العامة والاقتصاد الكلي بالبنك الدولي

الشكل 2. اليمن / اتجاه سعر الصرف: اليمن (صنعاء وعدن)

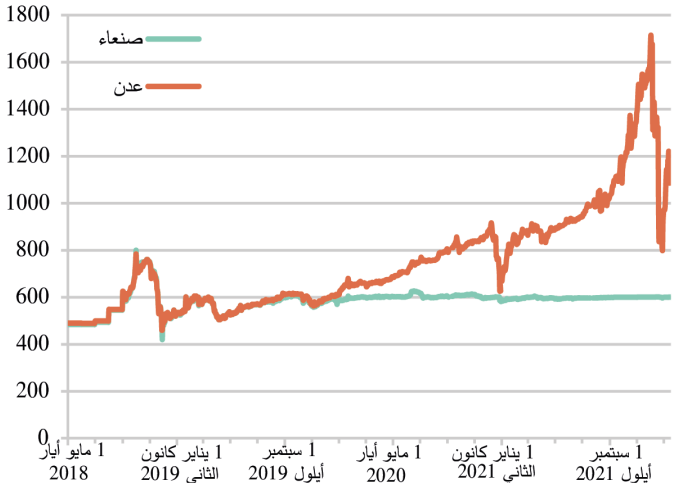

المصادر: صندوق النقد الدولي، والبنك المركزي اليمني.

وأسفرت السياسات النقدية المتنافسة من جانب أطراف الصراع الى تباين كبير في سعر صرف الريال اليمني. ففي المحافظات الجنوبية، انخفضت قيمة الريال أكثر من 100% مقابل الدولار الأمريكي في أوائل ديسمبر/كانون الأول 2021 (على أساس سنوي). وأسهم تطبيق آلية مزادات النقد الأجنبي – منذ منتصف نوفمبر/تشرين الثاني 2021 – إلى جانب تعيين إدارة جديدة للبنك المركزي في عدن يوم 6 ديسمبر/كانون الأول 2021، في عكس الاتجاه النزولي، مما سمح للريال بالاستقرار منذ يناير/كانون الثاني 2022. وتحسن هذا الشعور أيضاً بسبب التحويل المتوقع (على الأقل جزء منه) من المخصص الأخير من حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي إلى اليمن، والذي من المتوقع أن يحدث قريباً. وفي المحافظات الشمالية، ظل سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي مستقراً نسبياً في غياب التوسع النقدي، وذلك نتيجةً للموازنة النقدية وحظر استخدام الأوراق النقدية المطبوعة جديدة بعد عام 2016.

وأدى الانخفاض الحاد في قيمة العملة وارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية إلى زيادة حدة الأزمة الإنسانية بشكل كبير بعد أن وصلت إلى وضع شديد السوء. والأهم من ذلك، أن الحصول على الغذاء أسوأ كثيراً في المحافظات الجنوبية، حيث انخفض الريال بشكل كبير خلال معظم عام 2021.

ومن المتوقع أن تكون العواقب الاقتصادية من الحرب على أوكرانيا والعقوبات المرتبطة بها على اليمن سلبية بشكل عام. وفي الأمد القصير، سيتأثر الميزان التجاري والتضخم واستهلاك الأسر بشدة بتراجع واردات السلع الأساسية بسبب صدمة جانب العرض، وزيادة أسعار النفط والمواد الغذائية على المدى القصير والمتوسط. وستقابل الآثار السلبية جزئياً بعض التحسينات على صعيد المالية العامة، وعلى التحويلات المالية – بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام (الذي يصدره اليمن). وقد يواجه الملايين فجوات حادة في استهلاك الغذاء بسبب الزيادة السريعة في مستويات الحاجة، وهو ما قد يحول أزمة غذائية شديدة بالفعل إلى كارثة إذا لم يتم توسيع نطاق المساعدات.

الآفاق المستقبلية

تتسم الآفاق الاقتصادية والاجتماعية في عام 2022 وما بعده بالغموض إلى حد كبير وتتوقف بشدة على تسوية الصراع والأوضاع الأمنية بشكل عام. وفي هذا السياق، فإن اشتداد الصراع، مقترناً بارتفاع أسعار النفط العالمية، سيضر بالبيئة التشغيلية للقطاع الخاص. وعلى الجانب الإيجابي، قد يؤدي النمو القوي في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب ارتفاع أسعار الطاقة العالمية إلى زيادة تدفقات التحويلات إلى اليمن. وسيظل تحقيق الإيرادات في اليمن ككل يواجه تحديات بالغة بسبب الانخفاض الشديد في الوعاء الضريبي. وستبقى التجارة متأثرة سلباً باختناقات استيراد المشتقات النفطية، والأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية في مرافق الموانئ، والنقص الواسع في النقد الأجنبي. وترتبط المخاطر التي تهدد الآفاق الاجتماعية والاقتصادية بالعقوبات الاقتصادية المحتملة التي تفرضها الولايات المتحدة، وارتفاع تكلفة واردات القمح، وناقلة النفط صافر المتهالكة في البحر الأحمر. وقد تتسبب الأخيرة في أضرار بيئية واقتصادية دائمة، من خلال التأثير على واحد من أثرى الأنظمة الإيكولوجية البحرية وأكثرها تنوعاً بيولوجياً في العالم، والذي يقع في البحر الأحمر، مع ما لذلك من آثار طويلة المدى على قطاعي مصائد الأسماك والشحن في اليمن.

الجدول 2: اليمن. / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

	2019	2023 ن	2022 ن	2021 ت	2020
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	1.4	-8.5	-2.1	8.0	2.5
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين) [1]	10.0	35.0	85.1	31.7	15.0
رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	-3.9	-6.9	-3.0	-9.3	-9.0
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	-5.6	-5.2	-4.9	-5.5	-5.6

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار

أ/ تشير معدلات التضخم إلى أرقام نهاية الفترة.